



أفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

صراع الأدمغة من جديد

يدور في الخفاء صراع أدمغة حامي الوطيس بين المقاومة وأجهزة استخبارات الاحتلال، صراع يسعى خلاله الاحتلال لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الاستخبارية والأمنية عن المقاومة الفلسطينية المسلحة، بينما تحرص الأخيرة بكل ما أوتيت من قوة إلى منع ذلك، حفاظاً على سرية عملها العسكري المقاوم، في حين لا تتوقف مساعي كل طرف منهما لمعرفة نقاط ضعف الآخر، علمًا بأن الصراع لا يقتصر على الأدمغة والعقول، وإنما هناك صراع إرادات بين المقاومة والاحتلال الصهيوني البغيض.

الصراع المذكور تشترك فيه أجهزة أمن الحكومة في قطاع غزة التي تبذل أقصى ما تستطيع بهدف حماية المواطن والمحافظة على المكتسبات الوطنية، وفي الأيام الأخيرة أعلنت وزارة الداخلية بقطاع غزة عن تمكنها من القاء القبض على أحد قتالي الشهيد الدكتور فادي البطش؛ في عملية اغتيال مدبرة ليل كانت قد وقعت في العاصمة الماليزية كوالالمبور قبل قرابة "4" سنوات.

عملية اغتيال الشهيد البطش شكلت صدمة حين وقوعها لذويه ومحبيه وكذلك المنظومة الأمنية التي لم تسدل الستار على وقائع وتفصيل العملية بل تابعت واستمرت في المتابعة حتى تمكنت من تحقيق الإنجاز المذكور أنفاً وهو إنجاز مٌقدّر ويحسب للأجهزة الأمنية الحكومية وهو أمر يشكره المواطن.

وهكذا يستمر صراع الأدمغة والعقول والإرادات بيننا وبين الاحتلال وأزلامه، وبعد الاطلاع والمراجعة وقراءة بعض المعلومات قبيل كتابة هذه السطور يمكن القول: "أن أمن غزة وجه ضربات متعددة لعملاء الاحتلال سابقاً وكشف عن مجموعاتهم ولاحقهم وأنزل أقصى العقوبات بحقهم وهو أمر يعتبر من معالم نجاح غزة وأمنها ومقاومتها بمحاربة الإرهاب الصهيوني وتحقيق الانتصار في صراع الأدمغة".

ويبقى باب الصراع مفتوحاً على مصراعيه حتى يقضي الله أمرًا كان مفعولاً، ولن يكل العدو عن تعقب المقاومة معلوماتياً واستخبارياً، وكذلك المقاومة ستمضي في محاربة العدو وافشال خطته، غير أنني لا أشك للحظة أن النصر حليفنا في النهاية والخيبة والندامة من نصيب بني صهيوني.

جيل فريد

من ناحية أخرى لا يشك المراقب والمتابع للأحداث الميدانية والسياسية أن غزة قطعت شوطاً جيداً في إعداد جيلاً فريداً من أبناء الشعب الفلسطيني بمقدوره مواجهة الاحتلال والصمود في وجهه ودحض روايته في الفضاء الأزرق وغير ذلك من المهام الوطنية التي يطلع بها جيل اليوم وستتقنها أجيال المستقبل.

كانت فلسفة العدو قائمة وفق نظرية "الكبار يموتون والصغار ينسون" لكن جيل اليوم أثبت أنه واعٍ ومنتقف وليس خاضع للنسيان فيما يتعلق بالثوابت الوطنية وهو ماضٍ في استعادة مجده ووطنه وأرضه ومقدساته وصولاً لدحر الاحتلال وهو أمر لم يعد مستحيلاً بل باتت القناعة فيه تتزايد يوماً بعد يوم بفضل الله ثم بفضل وطنية المقاومة والأجيال الصاعدة.

وفي نهاية المطاف سيكون النصر حليف شعبنا وأمتنا والعار سيلحق بالعدو وعملاءه ومناصريه ومؤيديه وكل المطبوعين معه أينما كانوا، ومن مميزات الجيل الوطني الصاعد أنه رافض لسياسة التطبيع مع الاحتلال، وختاماً فإن الترحيب بالاحتلال وقادته وممثليه في العواصم المختلفة لم تعد مقبولة عند الشعوب الحرة وهي إلى زوال وأصحابها إلى قارعة التاريخ.

خلال اجتماع دوري

اللجنة الاقتصادية تناقش الخطط التشغيلية لعدد من الوزارات



كما ناقشت اللجنة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية عن أعمال نقابة العاملين في صناعة الذهب والفضة والمجوهرات، وتقرير الديوان عن أعمال جمارك معبر كرم أبو سالم التجاري بالإدارة العامة للجمارك بوزارة المالية، إضافة إلى تقرير الديوان عن أعمال صندوق الاستثمار الفلسطيني. وقررت اللجنة تنظيم ورش عمل ولقاءات من أجل البحث في حالات النصب والاحتيال الإلكتروني والقوانين الرادعة لها، وذلك بإشراك كل الجهات ذات العلاقة.

وتناولت اللجنة تقرير زيارتها لمعبري رفح وكرم أبو سالم، وبحثت عدداً من الشكاوى الواردة إليها وأصدرت توصيات لجهات الاختصاص.

ناقشت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الخطط التشغيلية لوزارات المالية والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعام الجاري 2022، ووقفت على بنود تلك الخطط وأصدرت توصيات وملاحظات عديدة على بعضها، بالإضافة لبحث واقع القطاعين الصناعي والزراعي ومناقشة المشكلات التي تعترض عمل تلك القطاعين؛ وذلك خلال اجتماع دوري بحثت خلاله عدد من الملفات الأخرى.

وحضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، ومقررها النائب يونس أبو دقة، وعضوها النائب د. سالم سلامة، والنائب هدى نعيم.

لجنة شؤون اللاجئين تلتقي مدير عام وزارة الخارجية



والقنصليات والسفارات المختلفة، لتسهيل خدمات المواطنين، وحل قضاياهم المختلفة سواء إصدار الفيزا أو الحصول على الرخص الدولية وغير ذلك من خدمات حيوية ومهمة للمواطنين.

وأشار المدهون: إلى أن وزارة الخارجية هي بمثابة صمام الأمان للسلم الأهلي بالتعاون مع الجهات القنصلية المختلفة، لافتاً إلى أنهم على تواصل دائم مع الجاليات الفلسطينية في الخارج وبيحثون دوماً قضاياهم والمشكلات التي يعانون منها.

في سياق منفصل، عقدت اللجنة اجتماعاً دورياً لإقرار خطتها السنوية والوقوف على أليات عملها خلال الفترة المقبلة، منوهة أن الخطة تشتمل على محاور عديدة من شأنها خدمة اللاجئين وإبقاء قضيتهم حية وفاعلة محلياً وإقليمياً وفي المحافل الدولية.

عقدت لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي برئاسة النائب د. عاطف عدوان، لقاءً مع مدير عام وزارة الخارجية محمود المدهون، بحضور أعضاء اللجنة النائبين: د. سالم سلامة، وم. يحيى شامية.

ورحب النائب عدوان بالحضور، مؤكداً أن اللجنة تعمل على ترسيخ الثوابت الأساسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وخاصة فيما يتعلق بحقهم في العودة إلى ديارهم التي هجرهم الاحتلال منها عام 1948م، موضحاً جهود لجنته في تفعيل هذه القضية على كل المستويات الدولية والإقليمية والعربية والوطنية بهدف الحفاظ على الثوابت الوطنية وفي مقدمتها حق العودة.

بدوره استعرض المدهون؛ جهود وزارة الخارجية في التواصل مع جميع الجهات المحلية والدولية والإقليمية



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

■ تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

■ تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

التشريعي يقر مشروع قانون معدل لقانون تنظيم الزكاة بالقراءة الأولى



أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسة عقدها أمس برئاسة د. أحمد بحر، وحضور النواب مشروع قانون معدل لقانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 وتعديلاته، بالقراءة الأولى بالإجماع. وأكد رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي النائب المستشار محمد فرج الغول، أن التعديلات المقرة تهدف إلى تجويد عمل هيئة تنظيم الزكاة واستبدال بعض الإشكاليات العملية والقانونية التي أفرزتها الممارسة العملية للقانون. وأوضح النائب الغول؛ أن مشروع القانون المعدل يهدف إلى تعزيز الإطار الهيكلي لعمل الهيئة، من خلال إعادة النظر في تركيبة مجلس أمناء الهيئة، وضمان إشراك فئات تخصصية متنوعة. وبين أن المشروع المعدل يتضمن

ورافداً أساسياً لإعالة الفئات الهشة والفقراء في المجتمع الفلسطيني.

التشريعي يولي قانون تنظيم الزكاة أهمية كبيرة باعتبارها فريضة إسلامية

إضافات قانونية غفل عن ذكرها القانون الأصلي، مشيراً إلى أن المجلس

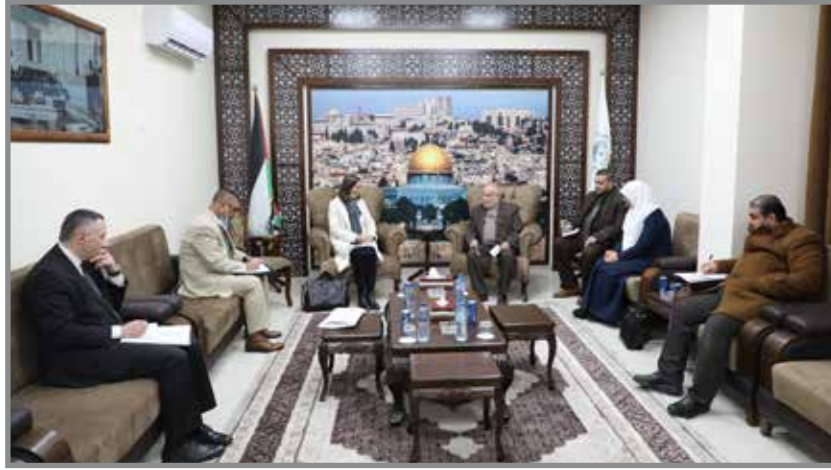
ناقش معها واقع الأسرى في سجون الإحتلال

رئيس المجلس بالإنابة يطلع مديرة مكتب الصليب الأحمر بغزة على آثار الحصار

الإنساني، مشيرة إلى جهود الصليب الأحمر فيما بعد العدوان الأخير على غزة في الجانب الصحي والزراعي ومشاريع الصرف الصحي والكهرباء وغيرها. وقالت إلى أن الصليب الأحمر يتابع عن كثب قضية الأسرى، ويستمتع بشكل دائم لأهالي الأسرى في قطاع غزة ويرسل تقارير دورية حول واقع الأسرى في سجون الإحتلال.

جهود إنسانية

وفي نهاية اللقاء شكرت؛ رئيس التشريعي بالإنابة على عرض الصورة الشاملة حول الواقع الفلسطيني، معتبرة ذلك يساعدها على انجاز مهامهم، مشيرة إلى الحملة الإعلامية التي نفذها الصليب الأحمر حول واقع الكهرباء في قطاع غزة وأنهم يعكفون على تنفيذ مشروع بالتنسيق مع شركة الكهرباء ومصحة مياه بلديات الساحل يمكنهم من تقديم الخدمات للمواطنين في ظل حالات الطوارئ.



غزة والذي يتعرض بين الفينة والأخرى للعدوان والقصف.

متابعة دائمة

من أشارت، مديرة مكتب الصليب إلى أنها عايشت واقع قطاع غزة منذ اللحظات الأولى لوصولها مما ساهم في معرفتها للواقع بشكل أكبر. وأكدت على التزام الصليب الأحمر بدروه

استقبل د. أحمد بحر، في مكتبه أمس مديرة مكتب الصليب الأحمر في قطاع غزة ميريام ميلر، رافقها مستشارها فايز الأقرع، بحضور النائب هدى نعيم؛ وأمين عام المجلس التشريعي ثروت البيك.

وهناً بحر؛ "ميلر" بمناسبة توليها منصب ممثل الصليب الأحمر في قطاع غزة، وثنم الدور الإنساني للصليب في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، داعياً لدور أكبر في حماية أسس القانون الدولي وحقوق الإنسان في ظل ما يتعرض له شعبنا الفلسطيني من جرائم قتل واعتقال وتهجير واستيطان وتدمير للبيوت وحصار ظالم مفروض على قطاع غزة منذ أكثر من 15 سنة.

الاعتقال الإداري

وناقش الحضور قضية الأسرى وخصوصاً المعتقلين إدارياً، مؤكداً أن الاعتقال الإداري مخالف لكل القوانين والأعراف الدولية، وامكانية أن يكون دور للصليب

الأحمر في إنهائه، مشيرين إلى قضية النواب الأسرى والاعتداء على الأسيرات، ومطالبين الصليب الأحمر بالضغط للإفراج عن الأسير المريض ناصر أبو حميد.

وناقش الحضور قضية الحصار المفروض على قطاع غزة، آمليين بدور أكبر ومسؤول للصليب الأحمر في قطاع

لجنة الرقابة تناقش الأمن الاقتصادي وسبل حماية المواطنين من الاحتيال الإلكتروني

06

النائبان عطون وأبو حلبية يدعوان للدفاع عن الأقصى وحماية الهوية الفلسطينية

06

تقرير

لجنة الداخلية تشيد بعمل الأجهزة الامنية بغزة وتنفق منفذ بيت حانون

04

التشريعي يقر بالإجماع تقرير لجنة الداخلية حول المخدرات والمؤثرات العقلية

04

تقرير

لجنة التربية تزور المكتب الإعلامي الحكومي وتستمع لوكيل التعليم العالي



جانب من جلسة استماع اللجنة لوكيل مساعد التعليم العالي



رئيس وأعضاء لجنة التربية لدى زيارتهم لمكتب الإعلام الحكومي

الإعاقة، مع مراعاة نوعية الإعاقة ودرجتها، بحيث يتم قبول ذوي الإعاقة في تخصصات حسب حاجة سوق العمل. وبحثت اللجنة خلال اللقاء مع وكيل مساعد وزارة التربية والتعليم بعض الشكاوى والملفات المتعلقة بعمل وزارة التربية والتعليم.

وتعقد اجتماعاً دورياً

هذا وعقدت اللجنة اجتماعاً دورياً ناقشت فيه عدداً من الملفات المهمة، كما استعرضت اللجنة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول كلية فلسطين التقنية، كما بحثت مذكرة الشؤون القانونية في المجلس التشريعي حول شكوى أمناء المكتبات بوزارة التربية والتعليم. وناقشت اللجنة خلال اجتماعها عدداً من الشكاوى المقدمة إليها، كما أقرت عدداً من جلسات الاستماع لعدد من المسؤولين الحكوميين ستعقد خلال الشهر الجاري.

المجتمع والمواطن من خلال المشاركة مع المؤسسات المختلفة والتي تنفذ حملات توعوية لكثير من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر في المجتمع.

وتعقد جلسة استماع لوكيل مساعد وزارة التعليم العالي

إلى ذلك عقدت اللجنة جلسة استماع لوكيل مساعد وزارة التربية والتعليم العالي د. إبراهيم القدرة. وحضر الجلسة رئيس وأعضاء اللجنة عبد الرحمن الجمل، ويوسف الشرافي، وسالم سلامة، وخميس النجار. وجرى خلال اللقاء مناقشة رؤية وزارة التربية والتعليم العالي في تطوير قطاع التعليم في قطاع غزة، وسبل موازنة البرامج والتخصصات الجامعية مع متطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع. كما تم مناقشة سبل موازنة التخصصات الجامعية بما يتناسب مع الطلبة ذوي

المستمر مع وسائل الإعلام المختلفة، وتذليل العقبات لخدمة أهم وأبرز القضايا التي تهم المواطن الفلسطيني على كل المستويات. وأكد على أهمية الإعلام في تسليط الضوء على القضية الفلسطينية، والدور الكبير الذي يقوم به الاعلاميون من مختلف مواقعهم وعملهم، مثنياً على البصمة الواضحة للمكتب الاعلامي الحكومي ودوره في جميع المحافل المحلية والدولية. من جانبه، استعرض معروف طبيعة عمل المكتب الاعلامي الحكومي، والمهام المنوطة بمختلف الدوائر، وأهم المحاور التي يعمل عليها المكتب بشكل دائم ومستمر، إضافة للخدمات المتنوعة التي يقدمها المكتب للمؤسسات الصحفية والأفراد من الصحفيين على حد سواء. وأشار معروف إلى أن المكتب الاعلامي يسعى دوماً ليقدم كل ما من شأنه خدمة

زارت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي برئاسة د. عبد الرحمن الجمل، المكتب الإعلامي الحكومي، للاطلاع على عمل وجهود المكتب وأبرز إنجازاته المختلفة خلال الفترة الماضية، بمشاركة النواب د. سالم سلامة، ود. خميس النجار، ود. محمد شهاب. وكان في استقبالهم رئيس المكتب الاعلامي الحكومي سلامة معروف، وأعضاء مجلس المكتب، ومدراء الدوائر المختلفة في الاعلام الحكومي. وأوضح النائب د. الجمل أن الزيارة تهدف للاطلاع على دور المكتب الاعلامي الحكومي والسياسات الإعلامية المعتمدة لديه، وواقع المؤسسات الإعلامية في قطاع غزة، وآلية المتابعة والتوجيه والمساءلة المعتمدة لمتابعة المؤسسات الإعلامية. وأشاد بدور الاعلام الحكومي في خدمة الصحفيين، وعمله الدؤوب في التواصل

وفد من الإدارة العليا بالمجلس التشريعي يلتقي رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي

إلى أن المجلس التشريعي هو المظلة القانونية للعمل الحكومي، وبين أن لجنته منفتحة على الدور الرقابي للمجلس التشريعي ولا توجد أية موانع أو ملفات بمنأى عن الرقابة والمحاسبة البرلمانية. في نهاية اللقاء تم الاتفاق على تعزيز اللقاءات الدورية بين المجلس التشريعي ولجنة متابعة العمل الحكومي لتنسيق الجهود التشريعية وإنضاج بعض الملفات المشتركة.

وتخفف عن الشرائح المجتمعية الهشة، وأن تقتصر مشاريع القوانين بالأسباب الموجبة وبدراسة مالية. من جهته: أكد رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي على متانة العلاقة بين المجلس التشريعي ولجنة متابعة العمل الحكومي، والحرص على الحفاظ على حالة الانسجام والتنسيق المستمر. وأشار الدعيس إلى التزام لجنته بما يقره المجلس التشريعي من قوانين، منوهاً

مثمناً استجابة لجنة المتابعة للقضايا المشتركة بين المجلس التشريعي والحكومة. وناقش الطرفان مجالات التعاون المشترك، خاصة في المجالات التشريعية والرقابية، وبعض الملفات الإدارية. توافق الطرفان على الحرص بأن تكون مقترحات مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة تتسم بالجودة، وضرورة تبني سياسة تشريعية توافقية تلامس الواقع

زار وفد من الإدارة العليا في المجلس التشريعي رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي عصام الدعيس، ضم الوفد الأمين العام للمجلس التشريعي ثروت البيك، والأمين العام المساعد للشؤون المالية والإدارية عامر الغصين، ومدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية أمجد الأغا. وشكر البيك للأستاذ عصام الدعيس جهوده في إدارة ملف العمل الحكومي،

نواب التشريعي في الضفة يزورون والدة الأسير ناصر أبو حميد

الضفة على زيارتهم وتضامنهم مع العائلة مهيبة بكل من يستطيع المساعدة لبذل أقصى الجهود من أجل الإفراج عن نجلها تمهيداً لتلقيه العلاجات اللازمة. الجدير ذكره أن الحاجة أم يوسف والمعروفة بـ"أم ناصر" من سكان مخيم الأمعري بمدينة رام الله، وهي أم الشهيد القسامي "عبد المنعم أبو حميد" الذي اغتالته قوات خاصة إسرائيلية عام 1994م. ويعاني الأسير ناصر أبو حميد (49 عاماً) من مخيم الأمعري بـرام الله، من تدهور خطير جداً على وضعه الصحي، وهو مصاب بالسرطان، ويعيش في غيبوبة منذ يومين، وموضوع تحت أجهزة التنفس الاصطناعي، ويعاني من التهاب خطير في الرئتين.



الطعام وفي مقدمتهم الأسير ناصر أبو حميد. بدوره شكرت والدة الأسير ناصر؛ نواب

المؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية والمحلية بضرورة التحرك العاجل بهدف استنقاذ الأسرى وخاصة المضربين عن

زار نواب من المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح في الضفة المحتلة، منزل والدة الأسير ناصر أبو حميد، للتضامن معها في ظل الحالة المرضية الصعبة التي يمر بها ابنها الأسير "ناصر" في سجون الاحتلال. وشارك في الزيارة النواب عن محافظة القدس النائب أحمد عطون، ووائل الحسيني، ومحمد طوطح، بالإضافة إلى النائب أيمن دراغمة عن محافظة طوباس. وأكد النواب على وجوب التحرك على كل المستويات من أجل إنقاذ حياة الأسير "ناصر"، خاصة وأنه يعاني من سياسة الإهمال الطبي المتعمد، منددين بإجراءات الاحتلال التي تتخذها بحق الأسرى في السجون، ومطالبين



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

العقل الأمني للمقاومة ينتصر على العقل الأمني الصهيوني

نرفع رؤوسنا عاليا، تقديرا واجلالا، لدور وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية التي تشكل أحد أوجه المقاومة في إطار مشروعنا الوطني التحرري، وخصوصا دورها المقدّر في محاربة ظاهرة العمالة، وجهدها الدؤوب وسعيها الحثيث لحماية أبناء شعبنا وتكريس الأمن والأمان وإشاعة الاستقرار في ربوع المجتمع في قطاع غزة.

لا نملك إلا توجيه التحية لوزارة الداخلية وعقولها الأمنية الفذة الذين يتولون حماية الجبهة الداخلية من أصابع العيث الصهيوني وأدواته الخبيثة في ظل هذه المرحلة التي يحاول فيها الاحتلال أن يحقق بوسائله الأمنية والاستخبارية الخبيثة ما عجز عن تحقيق بوسائله العسكرية الغاشمة.

في الآونة الأخيرة، تلقى الاحتلال الصهيوني وأجهزته الأمنية والاستخبارية صفعه مدوية باعتقال أحد كبار عملائه الخونة الذي عمل منذ ارتباطه على ارتكاب الكثير من الجرائم القذرة، وأبرزها اغتيال العالم المجاهد الفدائي البطش في ماليزيا بتاريخ 21 إبريل عام 2018.

ولا يخفى على أحد أن المعركة مع الاحتلال ليست معركة عسكرية أو صراعا حربيا يتصل بأشكال الحرب والعدوان المعروفة ميدانيا، وتستخدم فيها الأسلحة من صواريخ وقنابل وأدوات قتالية فحسب، بل إن الصراع الحربي الذي يلهب به الميدان بشكل نتاجا للصراع الأمني والاستخباري القائم بين المقاومة والاحتلال، ويجسد معركة أمنية واستخبارية على طراز عال ومستوى رفيع تستخدم فيها العقول والأدماغ وتوظف من خلالها الوسائل والأدوات والتقنيات التكنولوجية الحديثة بشكل خفي للغاية بما لا يمكن إدراك خطورته وتحسس قيمته إلا لأصحاب الشأن وأهل الوعي الأمني الرفيع.

لقد دأب الاحتلال على مدار سنوات احتلاله البغيض لشعبنا على الاشتغال الأمني والاستخباري في محاولة لاغتيال القادة والكوادر والعلماء وأصحاب العقول والطاقت المبدعة في خدمة شعبنا وقضيتنا، واختراق جبهتنا الفلسطينية الداخلية وتفنيت النسيج المجتمعي الفلسطيني، وكشف ظهر المقاومة وضرب حاضنتها الشعبية، وإدخال روح اليأس والإحباط في نفوس أبناء شعبنا.

وبالرغم من فارق القدرة والإمكانات المادية والتكنولوجية بين المقاومة والاحتلال، إلا أن العقل الأمني والاستخباري للمقاومة الذي يتطور يوما بعد يوم استطاع التصدي للعقل الأمني والاستخباري الصهيوني في إطار هذا الصراع الأمني والاستخباري، الشرس والخفي، وتمكن من إحباط العديد من المكائد والمخططات التي دبرتها الأجهزة الأمنية والاستخبارية الصهيونية، وفكّ لغز العديد من الجرائم التي نفذها الاحتلال داخل وخارج فلسطين، وأحاطها بالكثير من التدليس والتموه والغموض مثل معركة حد السيف.

إن عملية كشف اللغز الأمني الذي أحاط بجريمة اغتيال العالم المجاهد فادي البطش في ماليزيا وما احتوت عليه من معطيات أمنية، كشفت عن منظومة متميزة من العقول الأمنية الفلسطينية المبدعة ذات الخبرات العميقة والإرادة الراسخة والعزم الكبير والإصرار المتواصل على تطوير الذات والأدوات والارتقاء في العمل والأداء الأمني والاستخباري، وهو ما أذهل قادة الاحتلال الذين فاجأتهم الصدمة وأجمت أفواههم بعد اكتشاف مخططاتهم وانفضاح عملائهم الذين يشكلون الأداة القادرة في ضرب واستهداف المجتمع الفلسطيني.

إن الإبداع والدور الريادي الذي اضطلعت به وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية في عملها وأدائها الأمني رغم كل التحديات الصعبة التي أمت بها ورغم كل الظروف القاسية التي واجهتها من اغتيال قيادات وكوادر وعناصر وتدمير بنى ومقرات خلال الحروب وجولات التصعيد منذ معركة الفرقان عام 2008 وحتى معركة سيف القدس شهر مايو الماضي، وما بينهما، يجسد نهجها الوطني الأصيل في التمسك بالعقيدة الأمنية الوطنية السلمية بهدف مواجهة كيد ومخططات الاحتلال وحماية أبناء شعبنا وتوفير الأمن والأمان والطمأنينة والاستقرار في المجتمع.

ومن هنا فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني إذ نجدد إشداتنا بالدور الريادي لوزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية وكوادرها وعناصرها المجاهدة في حماية الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة أرواح ودماء وحقوق أبناء شعبنا، لنؤكد دعمنا التام لجهود الوزارة وأجهزتها الأمنية في صراعها مع الاحتلال، واستمرارنا في توفير كافة المتطلبات التشريعية والبرلمانية اللازمة لرفد وتطوير عملها وأدائها الأمني لما فيه خدمة شعبنا وقضيتنا وإحباط كيد ومخططات الاحتلال.

"والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون"

خلال اجتماع دوري

اللجنة القانونية تناقش عدة مشاريع قوانين



ومشروع قانون معدل لقانون التقاعد العام، ومواد مشروع قانون معدل لقانون المخدرات. وأطلع النواب على الأنشطة المطلوبة في الخطة التشغيلية للجنة خلال شهر يناير، وتابعوا مخرجات وتوصيات المحضر السابق، فيما بحثوا بعض الشكاوى الواردة للجنة ووضع النواب توصيات محددة وأحالوها إلى جهات الاختصاص للعمل بمقتضاها.

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي برئاسة النائب المستشار محمد فرج الغول اجتماعا دوريا لمناقشة عدة مواضيع، بحضور النائب مشير المصري مقرر اللجنة، وأعضاؤها النواب يونس الأسطل، ومروان أبو راس، ومحمد شهاب، وأحمد أبو حلبية. وناقش النواب خلال اجتماعهم عدة مشاريع قوانين منها: مشروع قانون معدل لقانون تنظيم الزكاة،

المجلس التشريعي يستقبل وفداً من طلبة الدراسات القانونية في الكلية الجامعية



والدور الذي يبذله المجلس في التصدي لكل صور الفساد من خلال سن التشريعات التي تكفل ذلك وممارسة النواب للأدوات الرقابية للجم الفساد الإداري والمالي ومحاسبة المخالفين. وأجاب الأغا؛ عن استفسارات الطلبة حول نجاعة الأساليب البرلمانية، وكيفية تطويرها لمنع وقوع الفساد، وأهمية دوره في استقرار المجتمع وتثبيت العدالة والسلم المجتمعي. من جهته؛ أكد يوسف الحداد المحاضر في قسم الدراسات الإنسانية بالكلية الجامعية على أن الزيارة تهدف إلى إطلاع الطلبة على دور وجهود المجلس التشريعي في التصدي للفساد من خلال مهامه التشريعية والرقابية، بالإضافة لتعريف الطلبة بالمهام والأدوار التي يقوم بها التشريعي.

استضاف المجلس التشريعي وفداً من طلبة قسم الدراسات القانونية في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، وذلك من أجل التعرف على عمل المجلس وآلياته وأدواته ومهامه. ورحب مدير عام الشؤون القانونية في المجلس التشريعي أمجد الأغا بالوفد، مشيدا بالمستوى الأكاديمي الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، خاصة فيما يتعلق بالدراسات القانونية، منوها إلى أهمية دمج الدراسات النظرية بالتطبيقات العملية. وشدد على أهمية احتكاك الطلبة بالمؤسسات القانونية والحقوقية وزيارتها سواء الرسمية أو الأهلية، للوقوف على دورها العملي في المجال القانوني. وقدّم تعريفاً بنشأة المجلس التشريعي ومهامه،



لجنة الداخلية خلال زيارة سابقة لمركز شرطة بيت حانون

المجلس التشريعي يقر بالإجماع تقرير لجنة الداخلية بشأن المخدرات

والنيابة العامة بالالتزام بالإجراءات القانونية في متابعة قضايا المخدرات. كما أوصى التقرير بزيادة عدد عناصر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وتعزيز الإمكانيات اللوجستية لها، وتخصيص امتيازات خاصة للعاملين فيها تشمل حوافز وعلاوة مخاطرة. وأوصى التقرير بتشديد الرقابة على الحدود البحرية والبرية، واعتبار الجرائم المضبوطة بأنها جرائم مركبة يجتمع فيها جريمة التهريب والإتجار بالمخدرات لإيقاع أقصى العقوبات على المجرمين، وتوفير أجهزة (x-ray) على المعابر، والتعاون مع عدد من وزارات لوضع تصور توعوي لمجابهة انتشار المخدرات.



والتنفيذي، وطالب التقرير النيابة العامة بتشكيل هيئة نيابية خاصة لنظر جرائم المخدرات، إضافة للإيعاز لمراكز الشرطة وأخرى متعلقة بالبعد اللوجستي منها ما هو متعلق بالبعد الفني والقانوني

أقر المجلس التشريعي تقرير لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي حول واقع المخدرات في قطاع غزة، والذي عرضه رئيس اللجنة النائب مروان أبو راس؛ خلال جلسة خاصة عقدها التشريعي نهاية الأسبوع المنصرم برئاسة رئيس المجلس بالإنابة د. أحمد بحر؛ وحضور النواب. وأشار د. أبو راس في تقريره؛ لخطورة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية على المجتمع، منوهاً أن الاحتلال يقف خلف ترويجها بهدف إلحاق الأذى بالشباب الفلسطيني، لافتاً إلى أن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وجهات الاختصاص الحكومية تبذل كل ما بوسعها للحد من آثار هذه الآفة. وأوصى التقرير باتخاذ عدد من الإجراءات

لجنة الداخلية تشيد بقبض الأجهزة الأمنية على أحد قتلة الشهيد "البطش" وتتفقد منفذ بيت حانون

العمل في منفذ بيت حانون، وحجم التطور الذي شهده خلال السنوات الماضية، والخطط المستقبلية للارتقاء به، لافتاً إلى أن هناك سيطرة أمنية كاملة لعمل المعبر.

زيارة مركز شرطة بيت حانون

وفي سياق آخر، زارت اللجنة مركز شرطة بيت حانون، وذلك في إطار خطة اللجنة لزيارة المراكز الشرطة للطلاع على إنجازاتها والصعوبات التي تواجهها وكان في استقبال رئيس وأعضاء اللجنة مدير المركز المقدم هلال المصري ومدراء الإدارات المختلفة.

وهنا النائب أبو راس حصول مركز شرطة بيت حانون على المركز الأول في التعامل مع الجمهور على مستوى قطاع غزة، مشيداً بدورهم في حل قضايا ومشاكل المواطنين والحفاظ على أمن وسلامة المجتمع.

من جانبه، استعرض مدير المركز المقدم المصري آليات عمل المركز في خدمة المواطنين والحفاظ على أمن وسلامة المجتمع، وحمايته من الجرائم المختلفة، مشيراً إلى الصعوبات المالية واللوجستية التي يعاني منها المركز والأعباء الملحق على عاتقهم.

وتعقد اجتماعاً دورياً

وعقدت اللجنة اجتماعاً دورياً بحثت فيه توصيات وقرارات الاجتماع السابق، وناقشت العديد من القضايا منها متابعة عمل الإدارة العامة لشرطة المرور في وزارة الداخلية، والاطلاع على تقارير الحالة المرورية في قطاع غزة ونسبة الحوادث فيها والإجراءات المتبعة للتخفيف منها. وأقرت اللجنة إعداد تقرير شامل حول أهم مشاكل المنطقة الحدودية جنوب القطاع مع جمهورية مصر، فيما تابعت آخر تطورات قضية الإعمار في قطاع غزة.



جانب من المؤتمر الصحفي الذي عقدته لجنة الداخلية والأمن

الداخل والخارج، والتي كان آخرها اكتشاف أحد العملاء المشاركين في اغتيال الشهيد فادي البطش".

مضيفاً نحن نبارك لشعبنا إنجازات هذا الجهاز المخلص وكل الأجهزة الأمنية ذات العقيدة الأمنية الوطنية، مباركا لعائلة البطش اكتشاف أحد قتلة الشهيد فادي.

وتزور منفذ بيت حانون

إلى ذلك زار رئيس وأعضاء اللجنة النواب: مروان أبو راس، ومحمد فرج الغول، ويونس أبو دقة، وسالم سلامة؛ منفذ بيت حانون شمال القطاع، وكان في استقبالهم مدير عام هيئة المعابر العميد فؤاد أبو بطيخان، ومدراء الإدارات المختلفة في المنفذ.

وأوضح النائب أبو راس؛ أن هدف زيارة المنفذ هي الاطلاع على آليات عمله وحجم التطور فيه، ثمنا جهود وزارة الداخلية في تطوير عمل المعابر المختلفة، مؤكداً على ضرورة العمل الدؤوب لخدمة المواطنين.

من جانبهم، عبر النواب عن سعادتهم في حجم الإنجاز والتطور في عمل منفذ بيت حانون، مشيرين إلى أنه يعبر عن صورة حضارية لشعبنا تثبت استحقاقه بدولة مستقلة.

بدوره، استعرض العميد أبو بطيخان آليات

التشريعي أبناء هذا الشعب وممثليه نقولها بكل ثقة إننا نشد على أيدي أجهزتنا الأمنية المقاومة في غزة، وفي مقدمتها جهاز الأمن الداخلي الذي يعمل ليلاً ونهاراً ليحاصر مخططات العدو الجبان وإفشال جرائمه قبل حدوثها عن طريق منع تهريب المخدرات والقبض على الخونة المارقين". وتابع بقوله: "إننا نشد على يد إخواننا في هذا الجهاز الوطني الذي شمع بإنجازاته وشمخ معه كل شعبنا، وإننا كنواب لهذا



رئيس وأعضاء لجنة الداخلية أثناء زيارتهم لمنفذ بيت حانون

الشعب نبارك إنجازاته ونشكره على جهوده، ونقدر عالياً يقظته الدؤوبة في رعاية أبناء شعبنا والسهر على أمنهم في

واصلت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي أعمالها حيث عقدت مؤتمر صحفي أشادت خلاله بجهود الأجهزة الأمنية التي أعلنت مؤخرًا إلقاء القبض على أحد قتلة الشهيد فادي البطش التي وقعت قبل زهاء أربع سنوات في ماليزيا، كما تفقدت اللجنة معبر ومركز شرطة بيت حانون، وناقشت في اجتماع دوري لها قضايا عديدة، "البرلمان" تابعت أنشطة اللجنة وأعدت التقرير التالي:

مؤتمر صحفي

هذا وعقدت اللجنة مؤتمراً صحفياً يوم أمس الأول أشادت فيه بأداء الأجهزة الأمنية، لما تبذله بهدف حماية الجبهة الداخلية، وحفظ الأمن والسلم المجتمعي. وأعلن رئيس اللجنة النائب مروان أبو راس؛ أثناء المؤتمر دعم وإسناد لجنته للأجهزة الأمنية في غزة التي تسعى بجد لتعقيم المجتمع من وباء الخيانة، مندداً بكل جرائم الاحتلال بحق شعبنا وخاصة جريمة

اغتيال الاحتلال للشهيد فادي البطش؛ في ماليزيا قبل قرابة "4" سنوات. وأضاف أبو راس: "نحن أعضاء المجلس

النائب حسن خريشة: المواطن ممتعض من تجذر الفساد داخل مؤسسات السلطة

ولفت إلى أنه لا يوجد مخرج أمامنا سوى إجراء الانتخابات لتغيير النهج والشخص، بدءاً من المجلس الوطني ومروراً بالمجلس التشريعي وانتهاءً بالانتخابات الرئاسية سواء كان ذلك بشكل متزامن أو متالي.

وأشار خريشة في تصريحه إلى الفساد المستشري في أروقة السفارات الفلسطينية والبعثات الدبلوماسية في الخارج، داعياً لسرعة معالجة هذا الملف نظراً لأهميته ولحساسية العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

وقال خريشة في تصريح صحفي أصدره مؤخرًا: "إن هناك عدم رضى وحالة إحباط وامتعاض من المواطنين وشعور بالخذلان الشعبي من أداء السلطة، في ظل الأجواء التي تعيشها الساحة الفلسطينية بالصفة الغربية حالياً".

أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، الدكتور حسن خريشة، أن هناك شعوراً بين المواطنين بأن الفساد يزداد ويتجذر داخل السلطة الفلسطينية في رام الله وله مؤسسات وأفراد يحمونه.

د. بحر يدين تجديد الاعتقال الإداري للنائب أبو طير واقتحام منزلي النائبين سعدات والطل



النائب المختطف / أحمد سعدات



النائب / محمد المال



النائب المختطف / محمد أبو طير

أدان د. أحمد بحر؛ تجديد محكمة الاحتلال العسكرية الاعتقال الإداري بحق النائب المختطف محمد أبو طير للمرة الثانية على التوالي لمدة ستة أشهر. كما واستنكر بحر؛ في تصريح صحفي له، اقتحام قوات الاحتلال منزل النائب محمد الطل في الظاهرية جنوب الخليل والتنكيل به وبأسرته، واقتحام منزل النائب المختطف في سجون الاحتلال أحمد سعدات. ووصف إجراءات الاحتلال بالمخالفة للأعراف والقوانين الدولية، مؤكداً أنها لن تثني النواب من القيام بواجباتهم الوطنية.

ويهاتف زوجة المناضل سعدات

ويهاتف رئيس المجلس التشريعي بالإنابة؛ زوجة النائب المختطف في سجون الاحتلال المناضل أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأدان اقتحام

وهمجية قوة الاحتلال مع أفراد العائلة. بدورها شكرت زوجة المناضل سعدات؛ بحر على تضامنه مع العائلة ومبادرته بالاتصال عليها والاطمئنان على العائلة.

النكراء مؤكداً رفضه التام لما تعرضت له العائلة من ترويع وبطش من قوات الاحتلال معلناً تضامنه مع العائلة ووقوفه التام معها، ومندداً بعنجهية

قوة غاشمة من الاحتلال لبيت العائلة والعبث بمحتوياته وترويع أفراد العائلة. ووصف بحر؛ ما قامت به قوات الاحتلال بحق النائب المختطف سعدات بالجريمة

رئاسة المجلس تستقبل النائب العام وتؤكد أهمية التنسيق بين مكونات منظومة العدالة

للجريمة، مثل قانون الصلح الجزائي.

الإنذار المبكر للجريمة

من جهته؛ أشار النائب العام إلى اعتماد برنامج الإنذار المبكر للجريمة، وهو عبارة عن برنامج وقائي يستهدف استشعار الجريمة قبل وقوعها، وذلك من خلال رفع مستوى التنسيق مع مراكز الشرطة ومراكز الأبحاث والمختبر والشكاوى الواردة للنياحة والجهات الحقوقية وتحديد كيفية التعاطي مع كل جريمة. ونوه د. النحال؛ لوجود برنامج تعاون مع وزارة الصحة للحد من الجرائم الطبية، وكيفية حل المنازعات الطبية. وأكد أن النيابة تعمل على حوسبة عملها وتقديم الخدمات عن بُعد وأتمت العمليات داخل النيابة العامة، للتخفيف من الاكتظاظ وتقليل الوقت المستهلك في المعاملات.

وتعزيز المؤسسة وضمان كفاءة حقوق الأشخاص والأفراد، موضحاً استعداد المجلس التشريعي لتذليل أي عقبات قانونية وتشريعية سواء استدرأك ناقص في القوانين أو استحداث قوانين جديدة من شأنها تعزيز عمل النيابة.

استحداث نيابات متخصصة

من جهتها؛ أوصت النائب نعيم باستحداث نيابات متخصصة تراعي التقدم والتنوع، مثل نيابة الجرائم الطبية، ونيابة الجرائم الإلكترونية، داعية إلى الاستمرار في مسيرة تجويد عمل النيابة وتدريب ورفع كفاءة معاوني النيابة، ومراجعة إجراءات حفظ الدعوى، ووضع معايير للحبس الاحتياطي، ومراجعة إجراءات المنع من السفر وتأطيرها بإطار قانوني واضح، وأوصت بمراجعة بعض التشريعات التي تمس الردع العام



الانسجام في مؤسسات العدالة (السلطة القضائية ووزارة العدل والنيابة العامة) لأن ذلك سيعزز سيادة القانون، مشدداً على أهمية البناء ومراعاة العمل على قام به النواب العامون السابقين لتقوية

استقبال رئيس المجلس بالإنابة د. أحمد بحر، النائب العام د. محمد النحال، بحضور رئيس لجنة الرقابة النائب هدى نعيم، ومدير عام الشؤون القانونية أمجد الأغا. وأكد بحر؛ على أهمية وجود حالة من

تبادلا الدعوة للزيارة.. د. بحر يهاتف نائب رئيس البرلمان الماليزي



نائب رئيس البرلمان الماليزي السيد محمد راشد بن حسنون



د. أحمد بحر

ومايليزيا، لافتاً بمواقف ماليزيا المناصرة للشعب والقضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية والمنتديات والاتحادات البرلمانية العالمية.

من ناحيته أشار حسنون؛ لعلاقة ماليزيا الطيبة مع فلسطين والشعب الفلسطيني معبراً عن دعم بلاده بكل مكوناتها السياسية والاجتماعية لفلسطين والقضية الفلسطينية ومؤكداً رفض ماليزيا للعنجهية الصهيونية، ومؤكداً استمرار حكومة بلاده في مجابهة الرواية الصهيونية، داعياً بحر لزيارة كوالالمبور ليحل ضيفاً على البرلمان الماليزي.

أجرى د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة؛ اتصالاً هاتفياً مع نائب رئيس البرلمان الماليزي السيد محمد راشد بن حسنون، وقدم له التعازي بضحايا الفيضانات التي حدثت في ماليزيا مؤخراً وخلفت عشرات الضحايا. وثمن بحر؛ المواقف الماليزية الداعم للقضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية ودعا حسنون؛ لزيارة غزة للوقوف على آثار الحصار والاعتداءات الصهيونية المتكررة ضد أهلها. وأشار بحر في رسالته إلى طبيعة العلاقات التاريخية بين فلسطين

د. بحر يهاتف والدة الأسير أبو حميد ويبارك انتصار الأسير أبو هوش



الأسير / هشام أبو هوش



الأسير / ناصر أبو حميد

ويبارك انتصار الأسير أبو هوش وهذا وبارك بحر، انتصار الأسير هشام أبو هوش بعد المعركة التي خاضها بأبعائه الخاوية لمدة 141 يوماً، وأكد أن انتصاره البطولي عبارة عن نصر جديد يضاف إلى سجل انتصارات الحركة الأسيرة.

وأشار في تصريح صحفي إلى أن قضية الأسرى هي على سلم أولويات عمل المجلس التشريعي الذي لطالما حرك قضيتهم في المحافل الدولية والبرلمانية. وشدد على أن انتصار الأسير أبو هوش، هو بمثابة خطوة مهمة ومتقدمة على طريق إنهاء ملف الاعتقال الإداري.

هاتف د. أحمد بحر، والدة الأسير ناصر أبو حميد، معبراً عن تضامنه معها في ظل الحالة الصعبة التي يمر بها ابنها الأسير في سجون الاحتلال.

وأشاد بصمود عائلة أبو حميد وجهاد أبنائها ومقاومتهم للاحتلال، مؤكداً على ضرورة تحرك كل المستويات لإنقاذ الأسرى من سجون الاحتلال، خاصة الذين يعانون من سياسة الإهمال الطبي المتعمد. ويعاني الأسير ناصر أبو حميد (49 عاماً) من تدهور صحي خطير حيث دخل في حالة غيبوبة منذ يوم الثلاثاء الماضي وهو تحت أجهزة التنفس الصناعي.

خلال اجتماع دوري

لجنة الرقابة تناقش قضايا متعلقة بالأمن الاقتصادي والاحتيال الإلكتروني

ممكنة من شأنها ردع المخالفين. وأشارت اللجنة لسعيها الجاد نحو إقرار تشريعات جديدة أو تعديل قوانين قائمة بهدف حماية المواطنين من وسائل الاحتيال الإلكتروني ومن أجل تشكيل بيئة تشريعية رادعة للمحتالين وكل من تسول له نفسه العبث بأمن المواطن أو الأمن الاقتصادي، داعية كل مواطن وقع ضحية عمليات النصب والاحتيال الإلكتروني للتوجه لجهات الاختصاص الرسمية وتقديم شكوى لها مرفق بكل التفاصيل حتى تتمكن من توفير الحماية اللازمة له. هذه الجرائم وحماية المواطنين من الوقوع فيها.



أقرت عقد ورشة عمل مع كافة الجهات المختصة حول تلك القضية بحضور الخبراء في مجال التسويق الإلكتروني ومستشارين قانونيين بهدف الوصول لأفضل صيغ

عقدت لجنة الرقابة والحريات العامة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي اجتماعاً دورياً برئاسة النائب هدى نعيم، وحضور النواب يحيى العبادسة، وعبد الرحمن الجمل، ويونس أبو دقة، لمناقشة عدة قضايا متعلقة بعمل اللجنة. وناقشت اللجنة قضايا متعلقة بالأمن الاقتصادي والنصب والاحتيال الإلكتروني، والصور الجديدة له مثل التسويق الهرمي والشبكي. وبحثت اللجنة خلال اجتماعها الذي عقده يوم أمس بمقر المجلس التشريعي بمدينة غزة المعالجات التشريعية والرقابية الفاعلة والهادفة للجم هذه الظاهرة، ودور الجهات التنفيذية في المساهمة بمعالجتها، فيما

نائبان يدعوان إلى وقفة جادة للدفاع عن الهوية الفلسطينية والرباط في الأقصى



النائب / أحمد أبو حلبية

المحتل بالاستمرار في رباطهم وصمودهم وثباتهم ومواجهتهم للمشاريع ومخططات الكيان "الصهيوني" الهادفة لانتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك. ودعا أحرار العالم للدفاع عن الأقصى ومدينة القدس عبر التظاهر أمام السفارات الصهيونية بمختلف عواصم العالم والتصييق على سفراء الاحتلال تمهيداً لطردهم.



النائب / أحمد عمون

والشعائر الدينية العلنية داخل ساحات المسجد الأقصى المبارك". وأوضح أبو حلبية: أن الاحتلال يسمح بإطلاق دعوات جديدة لهدم المسجد الأقصى وإقامة الهيكل المزعوم مكانه هذه الدعوة قديمة جديدة متجددة من أجل انتهاك حرمة وقدسسية المسجد الأقصى المبارك. ووجه رسالة لأهلنا في القدس والداخل

فيها، مستذكراً في الوقت ذاته أن "كل هذه الجهود لم توقف الهجمة الإسرائيلية على المدينة ومقدساتها وأهلها". وتابع: "2021 عام حزين في مدينة القدس وعلى أهل ومقدسات المدينة"، مبيناً أن الاحتلال اليوم يهين الأجواء عبر قوانين سنّت وميزانيات رُصدت لصالح الاستيطان في المدينة، وذلك لحسم ملف المدينة.

النائب أحمد أبو حلبية

من جانبه، أدان النائب أحمد أبو حلبية، بشدة اقتحام عشرات المستوطنين للمسجد الأقصى وتنفيذهم جولات استفزازية وأدائهم طقوساً تلمودية في ساحاته بحراسة من قوات الاحتلال. وأكد أبو حلبية: أن الاحتلال يعمل على تهويد الأقصى وفرض واقع جديد في تحدٍ لسافر لمشاعر المسلمين في العالم والقانون الدولي ولأبسط قواعد حقوق الإنسان.

وقال: "إن العدو الصهيوني يسهل للمستوطنين الصهاينة الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى ويسمح بإقامة الصلوات

دعا النائب في المجلس التشريعي، أحمد عpton، إلى "وقفة جادة وحقيقية للدفاع عن القدس ومقدساتها والهوية الفلسطينية فيها، مبيناً أن 2021 حفل بمخططات الاحتلال لتهويد المدينة. وأكد عpton وجوب التحرك والضغط على الاحتلال لكبح جماحه وأطماعه بالمدينة، ونبه النائب المبعد قسراً عن القدس، إلى أن الاحتلال يشن حرباً مفتوحة بكل ما تعنيه الكلمة على المقدسات والوجود والهوية في المدينة المقدسة، وقد شهد عام 2021 أسوأ فصولها. وقال: "عام 2021 من أسوأ الأعوام التي مرّت على مدينة القدس من قبل الاحتلال واعتداءاته التي يُمارسها عبر مختلف مؤسساته". وأضاف: "رأينا خلال العام الكثير من التشريعات التي سنّت بحق مدينة القدس من أجل تهويد المدينة". وثمّن حالة التعاطف والتضامن الشعبي العربي والإسلامي والمؤسساتي الموجود مع القدس والداعم لصدور المواطنين

اعلام التشريعي يبحث سبل التعاون مع مركز غزة للدراسات السياسية

المجتمع حول البيئة التشريعية اللازمة الأمر الذي من شأنه وضع معلومات بين يدي المشرّع بهدف تجويد التشريعات والقوانين.

وفي سياق منفصل قدم الوفد التهنئة للصحفية شيماء مرزوق؛ بمناسبة تعيينها مدير تحرير مؤسسة الرسالة الإعلامية، وتمنى لها التوفيق في مهمتها الجديدة؛ مشيدين بالدور المهني للمؤسسة في دعم الرواية الفلسطينية ومجابهة رواية الاحتلال، بدورها شكرت الصحفية مرزوق؛ وفد اعلام التشريعي على مبادرته بالزيارة وتقديم التهنئة لها؛ مؤكدة استعداد مؤسستها للتعاون الصحفي المشترك بما يعزز واقع الاعلام الفلسطيني المهني والحر.



على المجتمع الفلسطيني عبر استنباط واستطلاع آراء الجمهور الغزي حول القضايا المطروحة والكشف عن توجهات المجتمع

بحث وفد من الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة بالمجلس التشريعي سبل التعاون المشترك مع مركز غزة للدراسات السياسية بالإضافة لكيفية الاستفادة من الخدمات البحثية التي يقدمها المركز عبر دراسات علمية ومسحية تجريها طواقم العاملين بالمركز.

وضم وفد التشريعي مدير الإعلام بالمجلس ماجد أبو مراد؛ ومدير العلاقات العامة حسام أبو جحجوح؛ وكان في استقبالهم مدير المركز مفيد أبو شمالة ومدراء الأقسام بالمركز. وعقد الطرفان حلقة نقاشية موسعة تبادل فيها الحديث حول سبل العمل المشترك وأفاق التعاون المتبادل بين المجلس التشريعي والمركز بما يعود بالفائدة

نائبان: الانتخابات الشاملة ضرورة وطنية ملحة لا تقبل التأجيل

في الحياة السياسية وخدمة المجتمع". ونوهت إلى أن الامتناع عن إجراء الانتخابات يعرض مصالح الشعب الفلسطيني للكثير من المخاطر، مضيفاً: "الانتخابات القروية أدخلت المجتمع الفلسطيني البسيط في الكثير من الإشكاليات التي نحن لسنا بحاجة إليها الآن". وأوضحت أن الحاجة الأساسية التي يريدها المواطن الفلسطيني هي الوحدة الوطنية والانتخابات الشاملة والأجدر بقيادة السلطة تلبية هذه الحاجة نزولاً عند رغبة المواطنين، مشيرة إلى أن المواطن الفلسطيني منتهك بتفاصيل الحياة اليومية ولا بد من قرارات حكيمة لإنصافه وتغيير واقعه الأليم. الجدير ذكره أن سلطة رام الله تصرّ على إجراء المرحلة الثانية من الانتخابات القروية ضاربة بعرض الحائط مطالب الإجماع الوطني بإجراء انتخابات شاملة، تؤسس لإعادة بناء المشروع الوطني وتبني استراتيجية وطنية موحدة. ودعت أبو بكر، قيادتي السلطة ومنظمة التحرير لاحترام إرادة المجتمع الفلسطيني والتحرك الفوري نحو تنفيذ إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية بشكل متزامن أو متتالي وبالسرية الممكنة.



النائب / نجاة أبو بكر

على مرحلتين، رغم مخالفة ذلك للقانون الفلسطيني، قال خريشة: "الهدف هو تغيير وتعديل القانون بحسب المزاج، وبناء على النتائج التي ربما لم يتوقعوها".

نجاة أبو بكر

من جانبها، أكدت النائب في المجلس التشريعي نجاة أبو بكر، أن حاجة الشعب الفلسطيني الملحة هي للوحدة الوطنية والانتخابات الشاملة، لا انتخابات قروية تنفي السلم الأهلي. وقالت أبو بكر في تصريحها: "إن فلسفة الانتخابات قائمة على المشاركة السياسية والتعددية الفصائلية ومشاركة الشباب وغيرهم من الفئات المجتمعية



النائب / حسن خريشة

وأوضح أن هذه الانتخابات لا تحمل أي صفة ذات أهمية حقيقية للمواطن الفلسطيني، الذي هو بحاجة إلى تغيير حقيقي في النهج والشخص، لافتاً إلى أن ذلك لن يتم إلا بإجراء انتخابات سياسية شاملة، على اعتبار أن هذا هو العنوان الأساسي للتغيير في الساحة الفلسطينية. وشدد خريشة، على أن الفلسطينيين يتطلعون إلى انتخابات سياسية وليست انتخابات خدمية، مضيفاً "حتى دور البلديات والهيئات المحلية قد فقد نتيجة وجود وزارة الحكم المحلي التي تقبل من تشاء وتعين من تشاء". وعن سبب تقسيم السلطة للانتخابات

أكد النائبان حسن خريشة ونجاة أبو بكر؛ على ضرورة ممارسة كل الضغوط السياسية والفصائلية والمجتمعية الممكنة على السلطة وقيادتها بهدف إجبارهم على إجراء انتخابات شاملة "محرمة وتشريعية ورئاسية"، معتبرين ذلك ضرورة وطنية ملحة لا تقبل التأجيل، جاء ذلك في تصريحين منفصلين صدرا عنهما مؤخرًا، "البرلمان" تابعت التصريحين وأعدت التقرير التالي:

النائب حسن خريشة

قال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة: "إن إصرار السلطة الفلسطينية وحركة فتح على المضي في إجراء المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية في الضفة الغربية يهدف إلى تحقيق عدة أمور، أبرزها التغطية على إلغاء الانتخابات السياسية الشاملة". وأشار خريشة في تصريح صحفي؛ إلى أن السلطة تهدف من إجراء الانتخابات المحلية لإرسال رسالة للمجتمع الدولي أن هناك عملية ديمقراطية تسير، وفي نفس الوقت هي تسعى للتغطية على إلغائها للانتخابات الأساسية".

النائب نعيم: التشريعي حريص على إجراء تعديلات تشريعية تحقق المساواة وتنصف ذوي الإعاقة

القانون، وأثمرت جهود المجلس التشريعي الداعمة لذوي الإعاقة بإعلان إجراءات توظيف ذوي الإعاقة، واتخاذ قرار بتفعيل صندوق تشغيل ذوي الإعاقة، والعمل على استحداث مسميات وظيفية لاستيعاب موظفين منهم، واتخاذ قرار بإنجاز "بطاقة ذوي الإعاقة"، والعمل على مراعاة التحاق ذوي الإعاقة بتخصصات جامعية تتوافق مع مستويات الإعاقة ومتطلبات الوظائف في سوق العمل.

وأكدت أن المجلس التشريعي يحرص على الشراكة والالتقاء الدائم والمتواصل مع مؤسسات ذوي الإعاقة، ويأخذ ملاحظاتهم على تطبيق اللائحة بشكل جدي، ويتواصل مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بهدف معالجة بعض المشكلات التي واجهت ذوي الإعاقة في عملية التوظيف. وشددت على أن المجلس التشريعي حريص على إجراء تعديلات تشريعية تحقق المساواة، وعدم التمييز القائم على الإعاقة، وإزالة التناقض، وتحديث المصطلحات في القوانين بما يتلاءم مع العرف السائد دولياً، وسن ما يلزم من قوانين لتشجيع توظيف ذوي الإعاقة.



جهود متواصلة

وقالت نعيم: "يأتي تطبيق لائحة توظيف ذوي الإعاقة في الوظائف الحكومية وغير الحكومية تتويجاً لجهود تراكمية بذلها المجلس التشريعي بمشاركة المؤسسات الحكومية من أجل إنصاف ذوي الإعاقة، ودمجهم في المجتمع". وأضافت "لائحة توظيف ذوي الإعاقة تمثل الإطار القانوني الذي يلزم ديوان الموظفين والمؤسسات الحكومية باستيعاب ذوي الإعاقة ضمن الوظيفة الحكومية وفق

منح ذوي الإعاقة الذين اجتازوا الامتحان النظري و/أو العملي" بنسبة 50٪، عشر درجات لذوي الإعاقة المتقدمين لشغل الوظائف الحكومية، خمس درجات لذوي الإعاقة المتقدمين لشغل وظائف قيادية. وأوضحت أن لائحة توظيف ذوي الإعاقة تنص أيضاً على موافقة المباني الحكومية والخاصة لاستيعاب ذوي الإعاقة، وإطلاق مشاريع تشغيل مؤقتة يستفيد منها ذوي الإعاقة الذين تنافسوا على الوظيفة الحكومية ولم يحالفهم الحظ.

قالت النائب هدى نعيم مسؤولة ملف ذوي الإعاقة في المجلس التشريعي: "إن إجراءات توظيف ذوي الإعاقة في الوظيفة الحكومية وغير الحكومية تعتمد على نصوص قانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق ذوي الإعاقة، والمادة رقم (13) من قانون العمل الفلسطيني لسنة 2000، والتي تنص على استيعاب ما لا يقل عن نسبة 5٪ من الوظائف العامة والخاصة".

وأشارت النائب نعيم؛ خلال ورشة عمل حول مستجدات تطبيق قانون العمل الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة نفذها نادي السلام للأشخاص ذوي الإعاقة وشبكة أجسام الممثلة لذوي الإعاقة؛ إلى أن لجنة تحديد مستوى الإعاقة لطالبي الوظائف تتشكل برئاسة وزارة الصحة، وعضوية كل من وزارة التنمية الاجتماعية، وديوان الموظفين، ووزارة العمل.

إجراءات مهنية

وأوضحت أن اللجنة تختص بتحديد درجة الإعاقة لطالبي الوظائف، ومدى ملائمتهم لشغل الوظائف المتقدمين لها بحسب الوصف الوظيفي للوظيفة المطلوب شغلها. وبحسب اللائحة أشارت نعيم إلى أنه يتم

النائب القرعاوي: فساد السلطة المالي وصل لدرجة غير مسبوقة

المانحة؟. الجدير ذكره أن استطلاع للرأي كان قد أجراه سابقاً "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" أظهرت نتائج أن 84٪ من الجمهور الفلسطيني يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة.

يمكن أن يطول، وإذا تغير فستكون هناك محاسبات ومراجعات. وتساءل حول سبب شكوى السلطة من سوء الوضع المالي والاقتصادي وعدم صرفها رواتب الموظفين في الوقت الذي تتسلم فيه الأموال من الدولة

من المواطنين لا تستطيع تلبية الحد الأدنى من احتياجات يومها. وأضاف قرعاوي أن الحالة المعيشية للمواطن الفلسطيني بالضفة أصبحت لا تطاق وهناك ارتفاع جنوني بالأسعار، مشدداً على أن الوضع الحالي لا

أكد النائب فتحى قرعاوي، أن هناك حالة من الفساد المالي لدى السلطة برام الله وصلت إلى درجة غير مسبوقة، مشيراً إلى الفساد في التوظيف وتوزيع الوظائف على الناس حسب الأهواء والوساطات، بينما هناك طبقات مسحوقة